إيضاحات حول معوقات المؤسسات الناشئة الجزائرية

د.حمزة العوادي

جامعة أم البواقي

Readings in the obstacles of Algerian startups

Hamza Laouadi

ham.laouadi@gmail.com

ملخص:

حظيت المؤسسات الناشئة في الجزائر باهتمام بالغ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة باعتبارها الركيزة الأساسية في النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، وبالرغم من الإجراءات القانونية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال إلا أن هذه المؤسسات تصطدم بالعديد من المعوقات التي من شأنها أن تؤثر سلبا عليها وعلى الاقتصاد الجزائري، لذا تأتي هذه الدراسة للبحث في طبيعة المعوقات التي تقف في وجه المؤسسات الناشئة الجزائرية، وصولا إلى تقديم واقتراح الحلول المناسبة التي من شأنها أن تسمح لهذه المؤسسات بمواجهة مختلف المعوقات وبلوغ التطلعات المنتظرة منها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، معوقات، اقتصاد جزائري.

Abstract:

Algerian startups have witnessed great interest during the last three years as a pillar of the new economic model. Despite the regulatory measures applied, these enterprises are facing challenges negatively affect on Algerian economy.

This study comes to examine the obstacles of the Algerian startups, and to propose solutions that allow these enterprises to overcome challenges and achieve aspirations.

Keywords: startups, obstacles, Algerian economy.

1-مقدمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد التوجهات الحديثة في عملية التنمية الاقتصادية بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في تقليص وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات سرعة التأقلم التي تساعدها على مسايرة التحولات السريعة، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى.

والجزائر على غرار العديد من الدول النامية ومن أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية عملت على تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال استحداث وزارة منتدبة للاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، مع إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي خلال المرحلة المقبلة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد، ورغم ما تتمتع به هذه المؤسسات إلا أنها ونظرا لحداثة عهدها في الجزائر تواجه العديد من المعوقات نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطر، ما يجعلها تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وكيفية دمج المخرجات في الأسواق التي تنافس فيها، وصعوبة كسب ثقة الزبائن...إلخ من جهة أخرى.

1-1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الآتي:

ما هي أبرز الصعويات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

1-2- فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الآتية:

تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية معوقات عديدة منها نقص التمويل وضعف المرافقة والدعم.

1-3- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة المؤسسات الناشئة على الصعيد العالمي في ظل التحولات الرقمية وللدور الذي تلعبه في تنويع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها طريقا للخروج من الأحادية

القطاعية وطريقة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وهذا لا يمكن بلوغه إلا من خلال التغلب على مختلف المعوقات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

1-4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توضيح مختلف معوقات المؤسسات الناشئة الجزائرية في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الجزائر بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

1-5- منهج وتقسيمات الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، خصائص، أهمية وأهداف هذا النوع من المؤسسات، فضلا على توضيح أبرز المعوقات التي يواجهها في الجزائر، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى جزأين يتضمن الجزء الأول مراجعة الأدبيات النظرية، في حين يتطرق الجزء الثاني إلى معوقات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1-6- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع معوقات المؤسسات الناشئة الجزائرية حسب الترتيب الزمني لصدورها في الآتي:

- دراسة "دينّاوي أنفال عائشة" (**2020**) بعنوان: **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني: التحديات وآليات الدعم**، الدراسة عبارة عن مقال هدف إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، وقد توصلت إلى أن هذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات ولا يزال بعيدا عن المراحل التي بلغته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.
- دراسة "سارة بوعدلة" (**2020**) في مقالها: **قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر**، المقال سلط الضوء على معوقات المؤسسات الناشئة في الجزائر ومتطلبات نجاحها، وقد خلص إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه معوقات كثيرة فمنها ما يتعلق بغياب إرادة سياسية وعدم توفير التمويل اللازم ومنها ما يتعلق بالافتقار للمورد البشري المؤهل.

- دراسة "ولد الصافي عثمان" (**2020**) في مقاله: **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها ومرافقتها**، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، خصوصا ما يتعلق بالجانب التمويلي والمرافقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة لم تدخر جهدا في سبيل ترقية ودعم الشركات الناشئة سواء من حيث المرافقة أو من حيث التمويل وحتى من حيث المنظومة القانونية و التشريعية.
- دراسة "بن سفيان الزهراء" (**2020**) في مقالها: **المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وخلصت إلى أن هذه المؤسسات تواجه العديد من العراقيل والمعوقات على الأصعدة الاجتماعية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية وكذا التحديات المتعلقة بالدوارد البشرية والثقافة والوعي السائد في المجتمع.
- دراسة "بنوجعفر عائشة" (**2021**) تحت عنوان: **المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات"**، الدراسة عبارة عن مقال، سلط الضوء حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجهها في الجزائر وقد توصلت إلى أن هذه المؤسسات تعاني كثيرا من معدلات الفشل بالرغم من أنها تشهد تناميا مستمرا إلا أنها مازالت تعاني من مشكل الاستمرارية.

وعلى العموم، فإن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه تلتقي مع موضوع دراستنا في عدة نقاط منها إبراز المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة الجزائرية، وسبل مواجهتها، إلا أن الدراسات التي تمت الإشارة إليها أغلبها يركز على المعوقات التي تواجهها عامة المؤسسات الناشئة في الدول النامية، كما أنها أهملت معوقات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة بالرغم من الأهمية البالغة لها.

2-الإطار النظري للمؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية.

2-1-مفهوم المؤسسات الناشئة:

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل

معظم الأكاديميين، وحسب القاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها:"مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي[1]، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة[2]". هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها:"شركة صممت لتنمو بسرعة"[3]، وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة"[4].

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2-2-خصائص المؤسسات الناشئة:

تنفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

- مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة[5]؛

- إمكانية النمو السريع: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد أرباح كبيرة جدا، حيث تتمتع بإمكانية زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة[6]؛

- الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت[7]؛

- القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها[8]؛

- قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها[9].

2-3-أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية؛
- دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة؛
- تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنع؛
- تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية؛
- تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والاستفادة من نمو تكنولوجيا المعلومات[10]؛
- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛
- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛
- فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛
- تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة[11].

2-4- دورة حياة المؤسسات الناشئة:

تمر المؤسسات الناشئة عبر مجموعة من المراحل والتي تتمثل في ستة مراحل كما يلي:

-المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها وإستمراراها في

المستقبل، والبحث عمن يمولها وعادة ما يكون التمويل في المرحلة الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية[12].

–المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف FFF(freinds , familly, foods) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام للدعاية للمنتوج[13].

–المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع[14].

المرحلة الرابعة: مرحلة الانزلاق في الوادي، بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة[15].

–المرحلة الخامسة: مرحلة تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع[16].

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هذه المرحلة يتم تطوير الدنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[17].

3- المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من المعوقات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه المعوقات فيما يلي:

3-1- على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:

وهنا نسجل الآتي:[18]

– ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في الجزائر تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضللها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، ولن يتأتّى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

– تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛

– البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛

– نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛

– صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال...الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسة الناشئة؛

– غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

3-2- على المستوى التمويلي:

يعتبر التمويل من أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أكبر صعوبة لهذه المؤسسات سواء كان تمويل للبدء في المشروع أو تمويل لتوسيع الأعمال أو تمويل تسريع لزيادة النمو[19]، وهذا راجع لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة بالنظر لكون المؤسسة الناشئة تقوم على عملية الإبداع والابتكار والكثير من المخاطرة فهي تتطلب قدرة معرفية ورأس مال تمويلي معتبر ليس في مقدور أي مؤسسة ناشئة توفيره من أصحاب المشروع أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية فهي تحتاجه في مختلف مراحل حياتها. ولكي يكون لها موطئ قدم في مجال الأعمال لابد عليها من إيجاد مصادر تمويل تمكنها من تقليص فجوة تمويلها وتغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية هذا من جهة[20]، ومن جهة أخرى فالمصادر التقليدية كالقروض المصرفية وإن منحت تشكل فوائدها عبئا إضافيا عليها مما يؤدي ذلك إلى اتساع فجوة تمويل المؤسسات الناشئة.

3-3- على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة:

إذ تعاني الجزائر على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص ومعوقات والتي تتمثل في:[21]

– ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنيت؛

– غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

– افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على ابتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

– تمتلك معظم المؤسسات الناشئة الجزائرية نموذج أعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل ما يلي:[22]

– صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

– ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

– غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

3-4-على مستوى المورد البشري:

إضافة إلى ما سبق تبرز صعوبة أخرى تواجهها المؤسسات الناشئة الجزائرية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي:[23]

– **نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة:** فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الإستعانة في

إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

– العمل بروح الفريق:

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة.

–صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير والتحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبار أن نظام التعليم الرسمي في الجزائر يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء واستخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

3–5–على مستوى التسويق:

مع تطور ونمو الأسواق من خلال تنوع وزيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدما كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، وأصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق وإمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك

مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق والمنتج ودورة حياة المنتج، وفي الجزائر تواجه المؤسسات الناشئة بعض المعوقات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها:[24]

– إشكالية هيكل الأسواق الجزائرية التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

–تغير سلوك المستهلك الجزائري بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتوجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي؛

– يعد موقع أعمال المؤسسات الناشئة من المعوقات البارزة لكون الجزائر بلدا متنوع الثقافات والأذواق، وبالتالي قد لا يكون كل منتج موضع ترحيب بنفس القدر في كل منطقة.

4–الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، وتتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول، كما أن دورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج وزيادة المداخيل، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي أخفقت، والجزائر كغيرها من الدول لم تدخر جهدا في سبيل ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات، ولكن بالنظر للأهداف التي أنشأت من أجلها، فإنها لا تزال بعيدة عن المستوى المرجو حيث أن أغلبها لا يلبي احتياجات السوق ولا يخرج عن مجال التسويق الالكتروني، كما أن هذه المؤسسات تعاني جملة من النقائص، وفي المقابل تواجه العديد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تطورها، كعدم توفر التمويل الكافي، ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، قلة الخبرة في تسيير فترة الانطلاق، نقص الاستشارة المتخصصة إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي خاص بها، وكل ذلك من شأنه أن يقوض بطريقة أو بأخرى ثقافة العمل المقاولاتي في الجزائر.

في الختام، توصي الدراسة بما يلي:

– بناء منظومة دعم متكاملة للمؤسسات الناشئة تتكون من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال بالإضافة إلى إنشاء صناديق سيادية وتوفير فضاءات للتسويق والترويج لمنتجاتها؛

– ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛

– التركيز في إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛

– العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية وهذا من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛

– توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛

– الانفتاح على التجارب الناجحة والرائدة في مجال المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس؛

– نشر ثقافة الثقة في المؤسسات الناشئة لكسب الجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسات التمويلية؛

– توفير بيئة أعمال تناسب طبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار والمخاطرة ويدعم الابتكار.

5– الهوامش:

[1] محمد لمين سلخ، مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، *الملتقى الوطني الثاني عشر : المؤسسات الناشئة والحاضنات* (الصفحات 171–184)، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي، (2021)، ص172.

[2] أمينة مزيان، الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها، *الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر* (الصفحات 29–50)، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي –حلة منطقة البويرة: جامعة البويرة، (2021)، ص31.

[3] مخطار بودالي، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، (2021)، ص80.

[4] جليلة بن،عياد، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، (جامعة المدية) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 01)، (2022)، ص159.

[5] ليندة دراني، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، (جامعة المدية) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 02)، (2022)، ص156.

[6] شهلة قدري، نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، (2021)، ص5.

[7] ثورية بلقايد، دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، (2021)، ص50.

[8] شهلة قدري، مرجع سبق ذكره، ص5.

[9] عائشة زرواق، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري–صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* ، جامعة تيسمسيلت، *المجلد 07* (العدد 01)، (2022)، ص6.

[10] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، *المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة*، المركز الديمقراطي العربي، برلين 04–05 جوان 2022، ص160.

[11] خير الدين بوزرب، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول، *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة*،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل، (2021)، ص362.

[12] شادية فارح، حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة لتعزيز سبل الاقلاع الاقتصادي: دراسة استشرافية لحالة الجزئر، *الكتاب الجماعي فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا*، مخبر البحث والدراسات الاقتصادية : جامعة سوق اهراس، (2021)، ص412.

[13] نورة زبيري، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة–بالاشارة الى حالة الجزائر، *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية* (جامعة المسيلة)، *المجلد 05* (العدد 01)، (2021)، ص58.

[14] نبيلة بلغنامي، واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، (2021)، ص53.

[15] زكية معزوز، دور تحليل البيئة التسويقية في تطوير أداء المؤسسات الناشئة، *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية* (جامعة المسيلة) ، *المجلد 04* (العدد 02)، (2020)، ص32.

[16] منى بسويح، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07* (العدد 03)، (2020)، ص408.

[17] حبيبة بن زغدة، شركات رأس المال المخاطر كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، (2020)، ص522،

[18] الزهراء بن سفيان، المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07* (العدد 03)، (2020)، ص ص320-321،

[19] عثمان ولد الصافي، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها، *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، (2020)، ص472.

[20] مصطفى بورنان، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، *مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 12* (العدد 01)، (2020)، ص135.

[21] الزهراء بن سفيان، مرجع سبق ذكره، ص318.

[22] نفس المرجع، ص322.

[23] عثمان ولد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص ص473-474.

[24] الزهراء بن سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص317-318.